

## آراء الفراء النحوية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري 577هـ

د. عبد العزيز فرج رمضان بالقاسم المريمي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا.

HNSJ, 2022, 3(10); <https://doi.org/10.53796/hnsj31026>

تاريخ القبول: 2022/09/19م

تاريخ النشر: 2022/10/01م

### المستخلص

يقوم هذا البحث على استخلاص آراء الفراء النحوية في كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن)، ودراستها دراسة تحليلية تربط بين كتب النحو، وخاصة كتب المتقدمين، وكتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه بدءاً من الكسائي في معانيه، وانتهاءً بالألوسي في روح معانيه. ويعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المادة، فهو يعتمد إلى وضع آراء الفراء في كتاب البيان في مسائل نحويه ومن ثم عرض الأقوال فيها، وتحليل الآراء، ثم يختار الأقرب والأصوب في نهاية كل مسألة بما يتلاءم مع طبيعة اللغة وروحها. وقد جاء هذا البحث في مقدمة وسبع مسائل وخاتمة.

جاءت المقدمة محددة للموضوع ومبينة مادته وأهدافه ومنهج الدراسة وخطة الدراسة والدراسات السابقة.

وجاءت المسائل على النحو الآتي:

المسألة الأولى: جواز الابتداء في (الم).

المسألة الثانية: ظرف الزمان المبهم إذا أضيف إلى معرب.

المسألة الثالثة: (لكن) إذا وقعت بعدها الجمل قد تقترن بالواو وقد لا تقترن.

المسألة الرابعة: (من) بين كونها استهلامية أو موصولة.

المسألة الخامسة: إعراب (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

المسألة السادسة: توجيه قراءة ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾.

المسألة السابعة: عامل النصب في المستثنى.

ثم الخاتمة: وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث منها:

- يعد هذا البحث سجلاً لآراء الفراء، حيث أفرد آرائه وناقشها.
  - تجلية القول في مجموعة من مسائل النحو الكوفي، وذلك من خلال بيان آراء شيخهم الفراء.
  - كان ابن الأنباري دقيقاً في نقل آراء النحاة، وتجلي ذلك واضحاً من خلال نقل آراء الفراء بالعودة إلى المصادر وتتبع رأي الفراء فيها.
  - ربط البحث في مسائله بين كتب النحو، وكتب الخلاف النحوي، وكتب إعراب القرآن ومعانيه.
- وقد ذيلت هذا البحث بفهرس لأهم المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فإنَّ الله سبحانه شَرَّفَ هذه اللغة بأن جعلها لسان كتابه الكريم، فنالت بذلك مكانة وحفظاً من الله عزَّ وجل بحفظه لكتابه الكريم.

وقد قيض الله لها علماء فضلاء نذروا أنفسهم في خدمة هذه اللغة والعناية بها،

ومن أولئك الأعلام الإمام الفراء، أحد أعلام الكوفيين الذي يعد مؤسس المدرسة الكوفية في النحو، وصاحب كتاب معاني القرآن وقد تلقى العلماء آراءه وتناقلوها جيلاً بعد جيل ومنهم الإمام ابن الأنباري أحد أعلام الأمة، والذي بلغ صيته ومؤلفاته الآفاق، ومن أعظم مؤلفاته كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، وقد قمت باستقراء آراء الفراء في كتاب البيان، فزادت على العشرة آراء عزها ابن الأنباري إليه

وآثرت أن يكون بحثي حول هذه الآراء في التثبيت من صحة نسبتها إليه، وكيفية تناول ابن الأنباري لها، ومناقشة هذه الآراء في آراء العلماء الآخرين وأثر هذه الآراء في الدراسات النحوية.

وقد رأيت بعد أن جمعت آراء الفراء في كتاب البيان أن أتناول كل رأي في مسألة، وقد وضعت عنواناً لكل مسألة للتعرف على الموضوع الذي تتضمنه المسألة فجاءت على النحو الآتي:

## المسألة الأولى: جواز الابتداء في (ألم):

قال أبو البركات في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(1)</sup>، : "وقد أجاز الفراء أن تكون (ألم) مبتدأ، و(ذلك) خبره، وأنكره أبو إسحاق الزجاج"<sup>(2)</sup>.

## وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

يجعل الفراء قوله (ألم) ابتداء، و(ذلك) الخبر، تقديره عنده: حروف المعجم يا محمد ذلك الكتاب.

قال الفراء: "وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ يصلح فيه (ذلك) من جهتين، وتصلح فيه (هذا) من جهة، فأما أحد الوجهين من (ذلك) فعلى معنى: هذه الحروف يا أحمد، ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك. والآخر: أن يكون (ذلك) على معنى يصلح فيه (هذا)؛ لأن قوله (هذا) و(ذلك) يصلحان في كل كلام إذا ذكر ثم أتبعته بأحدهما بالإخبار عنه..."<sup>(3)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس: "يكون بمعنى هذا ذلك الكتاب، فيكون خبر هذا، ويكون بمعنى (ألم ذلك) هذا قول الفراء، أي: حروف المعجم ذلك الكتاب، واجتزأ بعضها ببعض"<sup>(4)</sup>.

(1) البقرة 1.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن 43/1.

(3) معاني القرآن 10/1.

(4) إعراب القرآن 178/1.

ونقل مكي<sup>(5)</sup> وأبو البركات الأنباري<sup>(6)</sup> اعتراض أبي إسحاق الزجاج على قول الفراء , ولم يبيننا وجه الإنكار , وبالرجوع إلى معاني القرآن وإعرابه وجدت الزجاج يقول: "وموضع (ذلك) رفع؛ لأنه خبر ابتداء على قول من قال: هذا القرآن ذلك الكتاب."<sup>(7)</sup>

ثم قال: "وكذلك يجب أن يكون موضع (ذلك) رفعاً فيمن جعل (ذلك) خبراً عن (ألم). ولم يذكر أي وجه للاعتراض. وللمعربين في موضع (ألم) أوجه:

أحدها: الجر على القسم, وحرف القسم محذوف, وبقي عمله بعد الحذف؛ لأنه مراد, فهو كالمفوض به, كما قالوا: الله لتفعلن, في لغة من جر. (8)

والثاني: موضعها نصب, وفيها وجهان:

أحدهما: وهو على تقدير حذف القسم, كما تقول: الله لأفعلن, والناصب فعل محذوف تقديره: التزمت الله؛ أي: اليمين به. (9)

والثاني: هي مفعول بها تقديره: اتل ألم. (10)

والوجه الثالث: يجوز أن يكون موضعها رفع على معنى: هذا (ألم) أو (ذلك) أو (هو). (11)

#### المسألة الثانية: ظرف الزمان المبهم إذا أضيف إلى معرب

قال أبو البركات الأنباري عند إعراب قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(12)</sup> قرئ (يَوْمٌ) بالرفع والنصب. (13)

قال: "والنصب على الظرف , وتقديره: قال الله هذا القول في يوم ينفع, والعامل فيه (قال), ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف مقدر, وتقديره: هذا واقع يوم ينفع, فحذف واقع, ويجوز على قول الفراء<sup>(14)</sup>: أن يكون مبنياً على الفتح لإضافته إلى الفعل , فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع رفع, وأن يكون في موضع نصب, وهذا ضعيف لأن

(5) مشكل إعراب القرآن 73/1.

(6) البيان 43/1.

(7) معاني القرآن وإعرابه 68,67/1.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن 73/1, والتبيان في إعراب القرآن 14/1, والفريد في إعراب القرآن المجيد 181/1, والدر المصون 80/1.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 14/1, والفريد في إعراب القرآن المجيد 181/1, والدر المصون 80/1.

(10) في إعراب القرآن 177/1: هو قول ابن كيسان وينظر: مشكل إعراب القرآن 73/1, والبيان 43/1, والتبيان في إعراب القرآن 14/1, والفريد في إعراب القرآن المجيد 181/1, والدر المصون 80/1.

(11) ينظر: إعراب القرآن 177/1, ومشكل إعراب القرآن 73/1, والبيان 43/1, والتبيان في إعراب القرآن 14/1, والفريد في إعراب القرآن المجيد 181/1, والدر المصون 80/1.

(12) المائة 119.

(13) قرأ نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم, والباقون برفع الميم. ينظر: السبعة 250, والحجة للفارسي 272/3, وحجة القراءات 242, والكشف عن وجوه القراءات 423/1, والموضح 457/1, والنشر 256/2.

(14) معاني القرآن 326/1.

الظرف إنما يبني إذا أضيف إلى مبني كالفعل الماضي، أو (إذ) كقوله تعالى: ﴿مَنْ خِزْيٌ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(15)</sup>، و(ينفع) فعل مضارع معرب فلا يبني الظرف لإضافته إليه؛ فلهذا كان هذا القول ضعيفاً<sup>(16)</sup>.

### وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل، والمراد بالمبهمة: ما لا يختص بوجه، ك(حين، ومدة، ووقت، وزمن) وهذه الظروف ك(يوم، وليلة، وعشية) تضاف إلى المفردات، وتضاف إلى الجمل، فإن كانت بمعنى الاستقبال أضيفت إلى الجملة الفعلية؛ لأنها بمنزلة (إذا)، وإن كانت بمعنى الماضي أضيفت إلى الجملة الاسمية، وإلى الجملة الفعلية؛ لأنها إذ ذك بمنزلة (إذ) فتضاف إلى ما تضاف إليه (إذ)<sup>(17)</sup>.

فيجوز في الزمان المحمول على (إذ وإذا) إذا أضيف إلى جملة الإعراب على الأصل في الأسماء، والبناء على الفتح حملاً عليهما أي: على (إذ وإذا) لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة<sup>(18)</sup>.  
والجملة المضاف إليها في هذه الحالة قسمان:

أولاً: ما يضاف إلى الماضي، فيجوز فيها الإعراب والبناء، أما الإعراب فعلى الأصل، ولعدم لزومها بالإضافة إلى الجملة.

أما البناء: فقيل الحمل على (إذ وإذا)، وقيل: الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف، وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لـ(إذ وإذا) والموصولات<sup>(19)</sup>.  
ثانياً: ما وليه الفعل المضارع أو الجملة الاسمية.

إن كانت هذه الظروف مضافة إلى جملة فعلية، والفعل المضارع، أو إلى جملة اسمية فالإعراب هو المشهور من كلام العرب<sup>(20)</sup>.

واختلف النحويون في البناء، فالكوفيون<sup>(21)</sup> يرجحون الإعراب، ويجيزون البناء، واستدلوا بقراءة نافع، بنصب (يوم) في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ﴾

قال الفراء<sup>(22)</sup>: وقوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ﴾ ترفع (اليوم) بـ(هذا)، ويجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه، ويفعلون ذلك في موضع الخفض، قال الشاعر:

(15) هود66.

(16) البيان311/1.

(17) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي2/878.

(18) ينظر: شرح الرضي3/255، وتوضيح المقاصد والمسالك3/133، وأوضح المسالك3/133.

(19) ينظر: شرح الرضي3/255، والتصريح2/42، وعدة السالك3/133.

(20) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي2/879.

(21) ينظر: معاني الفراء1/326، وإعراب القرآن للنحاس2/53، والكشف1/424، وشرح جمل الكبير1/106، وشرح التسهيل3/255، وتوضيح

المقاصد والمسالك2/268، ومعني اللبيب2/595، والمساعد2/355.

(22) معاني القرآن للفراء1/326.

رَدَدْنَا لِشَعْنَاءِ الرَّسُلِ وَلَا أَرَى كَيَوْمِئِذٍ شَيْئاً تَرُدُّ رَسَائِلَهُ<sup>(23)</sup>

ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا كقول الشاعر:

عَلَى حِينٍ عَانَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ<sup>(24)</sup>

ويفعل ذلك في: يوم، وليلة، وحين، وغداة، وعشية، وزمن... وقد يكون قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ﴾ كذلك.

فجاز في (يوم) أن يكون مبنياً على الفتح، وحجة من أجاز البناء أن الأصل في الإضافة لا تكون للجملة حتى تقرن بحرف يصرفها إلى المفرد، ولكن العرب اتسعت في الحروف من غير حرف يرد الجملة في تأويل المفرد، فكان الظرف في الأصل مضاف إلى الحرف، ولذلك قل، وإن كان الأكثر هنا الإعراب.<sup>(25)</sup>

أما البصريون<sup>(26)</sup> فإنهم يوجبون الإعراب إذا أضيفت هذه الظروف إلى الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، أو إلى الجملة الاسمية، وخرجوا ما استدل به الكوفيون، بأن وجه النَّصْب في قراءة نافع، أن يكون (يَوْمٌ) منصوب على الظرف للقول، والتقدير: قال الله هذا القول، أو هذا القصص، أو هذا الكلام (يوم يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ)، و(هذا) مفعول (قال)، ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية، و(هذا) مرفوع بالابتداء، و(يَوْمٌ يَنْفَعُ) نصب على الظرف لعامل مضمرة، وهو خبر المبتدأ، والتقدير: هذا واقع يوم يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ.<sup>(27)</sup>

وقد مال إلى رأي الكوفيين ابن مالك، وقال: "إِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً مُصَدَّرَةً بِمُضَارِعٍ مَعْرَبٍ جَازَ الْإِعْرَابَ بِاتِّفَاقٍ، وَالْبِنَاءُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَلِصِحَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ نَقْلًا وَعَقْلًا، فَمِنَ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ﴾ بِنَصْبِ الْيَوْمِ مَعَ إِنْ الْمَشَارِ إِلَيْهِ هُوَ الْيَوْمُ لِاتِّفَاقِ السِّتَةِ عَلَى الرَّفْعِ، فَلَوْ جَعَلْتَ الْفَتْحَةَ فَتْحَةَ إِعْرَابٍ لَأَمْتَعْتَ أَنْ يَكُونَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ الْيَوْمُ، لِاسْتَلْزَمَ ذَلِكَ اتِّحَادَ الظَّرْفِ وَالْمُضَرَّفِ، وَكَانَ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ مَبَايِنًا لِلتَّقْدِيرِ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى، وَمَعَ أَنْ الْوَقْتُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ حِكَايَةَ الْمَقُولِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، فَلَا يَدُ مِنْ كَوْنِهَا مَا يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمَعْنَى دُونَ تَعَدُّدِهِ، وَكَفَتْحَةَ (يَوْمٌ يَنْفَعُ) فَتْحَةَ ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ (28) ".<sup>(29)</sup>

واختار جواز البناء أيضاً: ابن هشام، وقال: فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً، أو جملة اسمية، فقال البصريون

(23) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه 385، والإنصاف 249.

(24) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه 122، والكتاب 2/330، وسر صناعة الإعراب 2/506، والخزانة 2/456، والمقاصد النحوية 3/406.

(25) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/879.

(26) ينظر: معاني القرآن إعرابه 2/224، وإعراب القرآن 2/53، وشرح الجمل لابن عصفور 1/106، وشرح الرضي 3/266، وتوضيح المقاصد 2/268، والمساعد 2/254، والهمع 1/218.

(27) ينظر: الحجة للغارسي 3/283، والموضح في وجوه القراءات 1/457، والبيان 1/311، والتبيان 1/477.

(28) الانفتار 19.

(29) شرح التسهيل 3/255.

يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء. (30)

يتضح لنا مما سبق أن ابن الأنباري قد ضعف مذهب الفراء في بناء أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل الفعلية التي فعلها معرب، وعلى هذا يكون قد تبع مذهب البصريين الذين يوجبون الإعراب في هذه الظروف، وإنني أميل إلى ما ذهب عليه الكوفيون ومن تبعهم من البصريين من جواز بناء الظرف المبهم إذا أضيف إلى الاسم أو إلى الفعل المضارع المعرب، وذلك لأسباب:

منها: أن الأصل في الإضافة لا تكون للجملة حتى تقترن بحرف يصرفها إلى المفرد، ولكن العرب اتسعت في الظروف من غير حرف يراد الجملة في تأويل المفرد، فكان الظرف في الأصل مضاف إلى الحرف، ولذلك بني، وإن كان الأكثر هنا الإعراب.

ومنها: ورود السماع بذلك كما في قراءة نافع السابقة.

وكما علل ابن مالك: من أن المشار إليه اليوم لاتفاق الستة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب؛ لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف... الخ. (31)

**المسألة الثالثة: ( لكن ) إذا وقعت بعدها الجمل قد تقترن بالواو وقد لا تقترن**

قال أبو البركات عند إعرابه قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (32)

ذهب جماعة من النحويين إلى أن الاختيار في (لكن) إذا جاءت معها الواو أن تكون مشددة، وإذا جاءت بغير واو تكون مخففة.

قال الفراء: لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت (بل) فخففت لتكون مثلها في الاستدراك، وإذا جاءت بالواو خالفت فشددت، فمن شددتها كان ما بعدها منصوباً لأنه اسمها، ومن خففها رفع ما بعدها على الابتداء وما بعده الخبر. (33)

**وبيان ذلك فيما يأتي:**

اختار الكسائي (34)، والفراء (35) وأبو حاتم التشديد في (لكن) إذا كان قبلها الواو؛ لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إن) وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو؛ لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج إلى واو ك(بل). (36)

قال الفراء: "فإذا ألقيت من (لكن) الواو التي في أولها آثرت العرب تخفيف نونها، وإذا أدخلوا الواو آثروا تشديدها، وإنما فعلوا ذلك لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام، فشبهت ب(بل) إذا كان رجوعاً مثلها؛ ألا ترى أنك تقول: لم يعم أخوك بل أبوك، ثم تقول: لم يعم أخوك لكن أبوك، فتراهما بمعنى واحد، والواو لا تصلح في (بل) فإذا قالوا: ولكن،

(30) ينظر: مغني اللبيب 2/595.

(31) شرح التسهيل 3/255.

(32) يونس 44.

(33) البيان 1/413.

(34) ينظر: معاني القرآن الكسائي 77، والجنى الداني 587.

(35) ينظر: معاني القرآن للفراء 1/465، وإعراب القرآن 2/256، ومشكل إعراب القرآن 1/346.

(36) الجنى الداني 587.

فأدخلوا الواو تباعدت من (بل) إذ لم تصلح الواو في (بل)، فأثروا فيها تشديد النون، وجعلوا الواو كأنها واو دخلت لعطف لا لمعنى (بل)".<sup>(37)</sup>

قال السمين الحلبي: وقال الكسائي والفراء: "الاختيار تشديدها إذا كان قبلها الواو، وتخفيفها إذا لم يكن".

وهذا جنوح منهما إلى القول بكونها حرف عطف، وأبعد من زعم أنها مركبة.<sup>(38)</sup>

#### المسألة الرابعة: (من) بين كونها استفهامية أو موصولة:

قال أبو البركات عند إعرابه قوله تعالى: ﴿إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾<sup>(39)</sup> (مَنْ) اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع نصب بـ(تعلمون)، وزعم الفراء: أنه يجوز أن يكون (من) استفهاماً في موضع رفع، لأنه مبتدأ، و(يأتيه عذاب) خبره، والوجه الأول أوجه.<sup>(40)</sup>

#### وبيان ذلك فيما يأتي:

قوله: (مَنْ يَأْتِيهِ) جمهور المعربين على أن (من) في موضع نصب بـ(تعلمون) وهو في المعنى مثل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾<sup>(41)</sup>، يعلم هذين الجنسيتين، كذلك المعنى في الآية: ﴿فسوف تعلمون﴾ هذين الجنسيتين.

وهذا الوجه ذكره الفراء، والنحاس، ومكي، والزمخشري، والأنباري، وأبوحيان، وغيرهم.<sup>(42)</sup>

وأجاز الفراء أن تكون (مَنْ) استفهاماً، فتكون في موضع رفع.

قال الفراء: "(مَنْ) في موضع رفع إذا جعلتها استفهاماً، ترفعها بعائد ذكرها. وكذلك قوله (ومن هو كاذب)..."<sup>(43)</sup>.

وتبعه في ذلك الزمخشري، وقال: "(من يأتيه) يجوز أن تكون (من) استفهامية معلقة لفعل العلم عن عمله فيها، كأنه قيل: سوف تعلمون أينما يأتيه عذاب يخزيه، وأينما هو كاذب، وأن تكون موصولة قد عمل فيها، كأنه قيل: سوف تعلمون الشقي الذي يأتيه عذاب يخزيه، والذي هو كاذب".<sup>(44)</sup>

واختار أبو جعفر النحاس القول بأنها موصولة فقال: "(من) في موضع نصب مثل: ﴿يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، و﴿من هو كاذب﴾ عطف عليها، وأجاز الفراء أن يكون موضعها رفعاً يجعلها استفهاماً، ويدل على القول الأول أن (من) الثانية موصولة، ومحال أن يوصل بالاستفهام..."<sup>(45)</sup>.

(37) معاني القرآن 467/1.

(38) الدر المصون 30/2.

(39) هود 93.

(40) البيان 27/2.

(41) البقرة 220.

(42) ينظر: معاني القرآن للفراء 27/2، وإعراب القرآن 299/2، ومشكل إعراب القرآن 373/1، والكشاف 232/2، والبيان 27/2، والبحر المحيط 257/5، والدر المصون 379/6.

(43) معاني القرآن للفراء 26/2.

(44) الكشاف 232/2.

(45) إعراب القرآن 299/2.

وبمثل هذا اعترض مكي على الفراء، وقال: "وكون (من) الثانية موصولة، يدل على أن الأولى موصولة - أيضاً - وليست باستفهام". (46)

كما اختار الأول ابن عطية فقال: "بعد أن حكى عن الفراء أن تكون موصولة مفعولة بـ (تعلمون)، وأن تكون استفهامية مبتدأة معلقة لـ (تعلمون): والأول أحسن، ثم قال: ويقتضى بصلتها أن المعطوفة عليها موصولة لا محالة". (47)

قال أبو حيان: لا يتعين ذلك، إذ من الجائز أن تكون الثانية استفهامية أيضاً، معطوفة على الاستفهامية قبلها، والتقدير: سوف تعلمون أننا يأتيه عذاب، وأينا هو كاذب". (48)

وعلى هذا يجوز الوجهان في (مَنْ) أن تكون موصولة فمحلها نصب وأن تكون استفهامية فمحلها رفع. وجعل أبو البركات الأنباري الأول أوجه.

### المسألة الخامسة: إعراب (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها

قال أبو البركات الأنباري عند إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (49): "وأما الكوفيون، فذهبوا إلى أن الضمة في (أيهم) ضمة إعراب، وأنه مرفوع بالابتداء، و(أشدُّ) خبره، وأنهما يترافعان على ما يقتضيه مذهبه، وأن (لننزعن) ملغي لم يعمل، فقال الفراء: إنما لم يعمل؛ لأن معنى: (لننزعن) لننادين، فلم يعمل لأنه بمعنى النداء.

وذهب بعضهم إلى أن (أيهم) لم يعمل فيها (لننزعن) لأن (أيهم) فيها معنى الشرط والجزاء، والشرط له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله.

وذهب آخرون إلى أن (لننزعن) عمل في (مَنْ) وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه كما تقول: قتلت من كل قتيل، وأكلت من كل طعام، فيكتفي الفعل بما ذكر معه، فكذلك ههنا.

وذهب آخرون إلى أن تقدير الآية: ثم لننزعن من كل قوم شايعوا، فينظروا: أيهم أشد على الرحمن عتياً. والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه.

ولو قلت: لأنظرن أيهم أشد، وكان الفعل معلقاً؛ لأن النظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام" (50)

### وبيان المسألة فيما يأتي:

اختلف النحاة في رفع (أيهم) في الآية الكريمة، ذلك أن كلمة (أيهم) جاءت مضمومة بعد الفعل (لننزعن) على قراءة جمهور القراء، ونعلم أن (أياً) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها قد وقع بين النحاة خلاف في الضمة

(46) مشكل إعراب القرآن 373/1.

(47) المحرر الوجيز 203/3.

(48) البحر المحيط 257/5.

(49) مريم 69.

(50) البيان 132/2.



الموجودة عليها وهذا الخلاف لا يخلو من أمرين ، إما أن تكون ضمة إعراب أو ضمة بناء (51):

أولاً : أن تكون الضمة ضمة إعراب ، وفيها عدة أقوال منها :

1- قول الخليل<sup>(52)</sup>: وهو أن تكون (أَيْهَم) مبتدأ و أشد خبره وهو على الحكاية والتقدير: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال له من أجل عتوه أيهم أشد، قال سيبويه عن تخريج الخليل: " وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ، وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محروم<sup>(53)</sup> ". (54)

وتقديره فأبيت لا يقال في هذا حرج ولا محروم .

واختار الزجاج قول الخليل ، قال : " والذي اعتقده أن القول في هذا قول الخليل ، وهو موافق للتفسير " . (55)

وقد نقل أبو جعفر النحاس عنه هذا الاختيار قال : " ورأيت أبا إسحاق يختار هذا القول ويستحسنه ، قال :

لأنه بمعنى قول أهل التفسير " . (56)

وممن اختار قول الخليل أيضاً ابن السراج قال : " وهذا الذي اختاره مذهب الخليل " . (57)

ورد سيبويه هذا الرأي قال : " وتفسير الخليل ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار ، ولو

ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث " . (58)

وأما قول الشاعر فهو عند سيبويه مرفوع بلا ، المشبهة بـ(ليس) ، وخبرها محذوف تقديره لا حرج ولا محروم

في مكاني. (59)

(51) انظر : التبيان في إعراب القرآن 878/2.

(52) انظر : الكتاب 399/2 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 277/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 24/3 ، ومجالس العلماء للزجاجي 231، والمحرر الوجيز 26/4، والتبيان في إعراب القرآن 878/2، وأسرار العربية 383، والإنصاف في مسائل الخلاف 572، وأمالي ابن الحاجب 147/1، والجامع لأحكام القرآن 133/11، وأمالي لابن الشجري 42/3، والبحر المحيط 196/6، والدر المصون 621/7، ومغني اللبيب 514/1، واللباب في علوم الكتاب 111/13، وشرح الرضي على الكافية 63/3.

(53) ( البيت من الكامل ، وهو في ديوان الأخطل 415 ، والكتاب 84/2 ، 399 ، وخزانة الأدب 139/6 ، وشرح المفصل 146/3 ، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج 339/3، والأصول في النحو 324/1، وإعراب القرآن للنحاس 24/3 ، والمحرر الوجيز 26/4، ومشكل إعراب القرآن 60/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 131/2 والإنصاف في مسائل الخلاف 572 ، والجامع لأحكام القرآن 133/11، وأمالي ابن الشجري 42/3، وشرح الرضي على الكافية 62/3، والبحر المحيط 196/6، والدر المصون 621/7، واللباب في علوم الكتاب 111/13، وروح المعاني 120/16، وتفسير فتح القدير 473/3.

(54) الكتاب 399/2 .

(55) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 278/3 .

(56) إعراب القرآن للنحاس 24/3 .

(57) الأصول في النحو 324/2 .

(58) الكتاب 401/2 .

(59) انظر : مشكل إعراب القرآن 61/2 ، وأمالي ابن الشجري 42/3 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 133/2 .

كما اعترض عليه ابن الأنباري قال : " ولو كان كما زعم الخليل : لكان ينبغي أن يجوز أن يقول : اضرب الفاسق الخبيث ، أي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث ، وهذا لا يجوز بالإجماع ، فكذلك هاهنا ، وأما قول الشاعر : فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ : فهو مرفوع بـ ( لا ) كـ ( ليس ) وخبر ليس محذوف ، وتقديره لا حرج ولا محرم في مكاني " . (60)

2- قول يونس<sup>(61)</sup> : وهو أن ( أيهم أشد ) مبتدأ و خبر ، وهذه الجملة في موضع نصب بنزعة ، ويره فعلا معلقا عن العمل ، وينزل منزلة أفعال القلوب .

وقد علل أبو البقاء هذا الرأي بأن ( ننزعه ) قد علق عن العمل ؛ لأنّ معناه التمييز، والتمييز قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه ، قال : " والثاني : كذلك في كونه مبتدأ وخبرا واستفهاماً ، إلا أنّ موضع الجملة نصب بنزعة ، وهو فعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ؛ فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه ، كقولك : علمت أيهم في الدار ، وهو قول يونس " . (62)

وضعف هذا الرأي بأن هذا الفعل ليس من أفعال القلوب ، بل هذا فعل كسائر الأفعال المؤثرة فينبغي ألا يلغى .

ومن النحاة الذين اعترضوا عليه مكي ، حيث قال : " وذهب يونس إلى أنّ ( أي ) رفع بالابتداء ، لا على الحكاية ، وتعلق الفعل وهو ( لنزعه ) ، فلا يعمل في اللفظ ، ولا يجوز أن يعلق مثل ( لنزعه ) " . (63)

وقال عنه ابن الأنباري : " وأما قول يونس فضعيف لأن تعليق اضرب ونحوه من الأفعال لا يجوز ، لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفاً جداً " . (64)

وقال الرضي : " وليس بشيء ، لأن المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : اضرب واقتل لا يكون جملة ، والمعلق إما استفهام ، أو نفى ، أو لام الابتداء ، وأي بعد اضرب واقتل لا تكون استفهامية ، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعده " . (65)

وقال عنه ابن يعيش : " وهذا ضعيف ، لأن التعليق ضرب من الإلغاء ولا يجوز أن يعلق من الأفعال من العمل

(60) البيان في غريب إعراب القرآن 131/2 ، 132 .

(61) انظر : الكتاب 400/2 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 277/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 24/3 ، ومجالس العلماء للزجاجي 231 ، ومشكل إعراب القرآن 61/2 ، والهداية 4572/7 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 132/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف 573 ، والتبيان في إعراب القرآن 878/2 ، وأمالى ابن الشجري 42/3 ، والبحر المحیط 196/6 ، والدر المصون 622/7 ، ومغني اللبيب 515/1 ، واللباب في علوم الكتاب 112/13 ، وشرح الرضي على الكافية 63/3 ، وشرح التصريح على التوضيح 159/1 .

(62) التبيان في إعراب القرآن 878/2 .

(63) مشكل إعراب القرآن 61/2 .

(64) الإنصاف في مسائل الخلاف 578 ، وانظر : البيان في غريب إعراب القرآن 132/2 ، وأسرار العربية 383 .

(65) شرح الرضي على الكافية 63/3 .

إلا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلب نحو ظننت و علمت". (66)

وقال ابن هشام : " ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ". (67)

3- قول المبرد<sup>(68)</sup>: أن (أيهم) فاعل لشيعة لأن المعنى ، والتقدير : لننزعن من كل فريق يشيع أيهم ، وعليه فأيهم بمعنى الذي<sup>(69)</sup> ويتقدير آخر : ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم : من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا. (70)

قال ابن الأنباري : " والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه ، وأنت لو قلت (لأنظرن أيهم أشد) لكان النظر معلقا ، لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ". (71)

وقد استحسنت هذا المذهب أبو جعفر النحاس قال : " وسمعت علي بن سليمان يحكى عن محمد بن يزيد قال : أيهم متعلق بشيعة فهو مرفوع لهذا ، والمعنى : ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم ، أي من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا ، وهذا قول حسن ". (72)

وقال ابن عطية " ويلزمه أن يقدر مفعولا لـ (ننزعن) محذوفا ". (73)

4- قول الكسائي: أن الجملة مستأنفة ، وأن (أي) في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشد خبر، ومفعول (ننزع) : كل شيعة ، ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة. (74)

وهذا الرأي ذكره الفراء ، وابن الأنباري<sup>(75)</sup>، بدون نسبة إلى أحد ، ونسبه أبو جعفر النحاس<sup>(76)</sup>، ومكي<sup>(77)</sup> للكسائي، ونسبه ابن يعيش للكسائي والفراء<sup>(78)</sup>، ونسبه الرضي<sup>(79)</sup> ، والأوسى<sup>(80)</sup> إلى الأخفش،

(66) شرح المفصل 146/3.

(67) مغنى اللبيب 515/1.

(68) انظر: إعراب القرآن للنحاس 25/3، ومشكل إعراب القرآن 62/2، والهداية 4573/7، والمحزر الوجيز 26/4 والتبيان في إعراب القرآن 878/2، والبحر المحيط 196/6، والدر المصون 623/7 وروح المعاني 121/16.

(69) انظر : مشكل إعراب القرآن 62/2، والتبيان في إعراب القرآن 878/2 .

(70) انظر مشكل إعراب القرآن 62/2، والهداية 4573/7 .

(71) الإنصاف في مسائل الخلاف 573 .

(72) إعراب القرآن للنحاس 25/3 .

(73) المحزر الوجيز 26/4 .

(74) انظر : معاني القرآن للفراء 47/1 ، ومعاني القرآن للكسائي 191 ، وإعراب القرآن للنحاس 24/3، ومشكل إعراب القرآن 62/2 ، والهداية 4572/7 ، والتبيان في إعراب القرآن 878/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 134/11، والدر المصون 622/7 .

(75) انظر: معاني القرآن للفراء 47/1 و البيان في غريب إعراب القرآن 132/2.

(76) إعراب القرآن للنحاس 24/3 .

(77) مشكل إعراب القرآن 62/2، والهداية 4572/7.

(78) شرح المفصل 146/3.

(79) شرح الرضي على الكافية 63/3.

(80) روح المعاني 121/16.

ونسبه أبو البقاء،<sup>(81)</sup> وابن هشام<sup>(82)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(83)</sup>، والشيخ خالد الأزهري<sup>(84)</sup> للأخفش، والكسائي .

قال النحاس : " قال الكسائي: (لننزعن) واقعة على المعنى ، كما تقول لبست من الثياب، وأكلت من الطعام ، ولم يقع (لننزعن) على (أيهم) فينصبها" <sup>(85)</sup>، ومما دفعه إلى هذا التخريج أنه يرى أن معنى التشايح التعاون<sup>(86)</sup>، " والشيعه هم الأعوان ،فتقدير الآية:لننزعن من كل قوم شايعوا فتظنروا أيهم أشد على الرحمن عتيا ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه، وأنت لو قلت : لأنظرن أيهم أشد ،لكان النظر معلقا ، لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ " .<sup>(87)</sup>

واعترض عليه ابن هشام بأنه لم تثبت زيادة (من) في الإيجاب.<sup>(88)</sup>

كما اعترض عليه السمين الحلبي من أنه يخالف في المعنى تخريج الجمهور<sup>(89)</sup>

**5- قول الفراء : أن يكون معنى الفعل ( لننزعن ) : لننادين ، فلم يعمل في ( أي ) لأنه بمعنى النداء <sup>(90)</sup> .**

قال الفراء : " وفيه وجه ثالث من الرفع: أن تجعل: ﴿ثُمَّ لَنُنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ﴾ بالنداء، أي: لننادين ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ وليس هذا الوجه يريدون " .<sup>(91)</sup>

وهذا القول نسبه مكي للفراء واستحسن الرفع بالابتداء بعد الفعل (لننادين) لأن هذا الفعل مما يتعلق ولا يتعدى قال : " وقال الفراء : المعنى (لننزعن) بالنداء ، فيكون معنى (لننزعن) لننادين ، وهذا يتعلق ، ولا يتعدى ، فحسن الرفع بالابتداء ، إذ هو في موضع فعل يجوز أن يعلق عن العمل ، أعنى (لننزعن) وقع موقع (لننادين) ، و نادى فعل يعلق عن العمل إذا كان بعده جملة ، فلا يعمل في اللفظ، ويعمل في المعنى كظننت وحسبت" .<sup>(92)</sup>

(81) التبيان في إعراب القرآن 878/2.

(82) مغنى اللبيب 515/1.

(83) الدرر المصون 622/7 .

(84) شرح التصريح على التوضيح 159/1 .

(85) إعراب القرآن للنحاس 25/3 .

(86) إعراب القرآن للنحاس 25/3 .

(87) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 573 .

(88) انظر : مغنى اللبيب 515/1 .

(89) الدر المصون 622/7.

(90) انظر : معاني القرآن للفراء 48/1 ، وإعراب القرآن للنحاس 25/3 ، ومجالس العلماء للزجاجي 231، ومشكل إعراب القرآن 62/2 ،

والهداية 4573/7 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 32/2 .1

(91) معاني القرآن للفراء 48/1 .

(92) الهداية 4573/7 .

كما نسبته للفراء أبو جعفر النحاس<sup>(93)</sup>، وابن الأنباري<sup>(94)</sup>، ونسبه ابن عطية<sup>(95)</sup> والسمين الحلبي<sup>(96)</sup> للكسائي وحده ، ونسبه ابن يعيش للكسائي<sup>(97)</sup> والفراء، ونسبه العكبري<sup>(98)</sup>، وابن هشام<sup>(99)</sup> للأخفش والكسائي .

ثانياً : أن تكون ضمة بناء : ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن (أيهم) في الآية الكريمة في موضع نصب بـ ( لننزعن) والضممة فيه ضمة بناء ، لأن القياس يقتضى أن تكون (أي) مبنية لوقوعها موقع الاسم الموصول أو الاستفهام أو الجزاء ، كما بنيت (من وما) إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها ، وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل) ، إلا أنها لما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت ، فردت إلى ما تستحق من البناء ، وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تعويضاً عن المحذوف ، كما أنهم لما حذفوا المضاف إليه من (قبلُ وبعدُ) بنيا على الضم<sup>(100)</sup> . وقد نسب بعض النحاة هذا المذهب للمازني<sup>(101)</sup>، واختار هذا المذهب جمهور النحاة.<sup>(102)</sup>

وسيبويه إذ يرى البناء على الضم فإنه يجيز الإعراب ، ويراه لغة جيدة ، فهو يقول: " وحدثنا هارون أنا ناسا ، وهم الكوفيون<sup>(103)</sup> ، يقرءونها : ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : أمرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذ قلت : اضرب الذي أفضل ، لأنك تنزل (أياً ومن) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام " .<sup>(104)</sup>

وقال السمين : " وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش (أيهم) نصبا ، قلت : فعلى هذه القراءة والتي قبلها : ينبغي أن يكون مذهب سيبويه جواز إعرابها وبنائها ، وهو المشهور عند

(93) إعراب القرآن للنحاس 25/2 .

(94) البيان في غريب إعراب القرآن 132/2 .

(95) المحرر الوجيز 26/4 .

(96) الدر المصون 623/7 .

(97) شرح المفصل 146/3 .

(98) التبيان في إعراب القرآن 878/2 .

(99) مغنى اللبيب 515/1 .

(100) انظر: الكتاب 398/2، والأصول في النحو 325/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 298/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 24/3 ، ومشكل إعراب القرآن 61/2 ، وأمالي ابن الشجري 41/3، والمحرر الوجيز 26/4، و البيان في غريب إعراب القرآن 130131/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 574، 575، وأسرار العربية 383، واللباب في علل البناء والإعراب 124/2 ، والتبيان في إعراب القرآن 887/2، وشرح المفصل 145/3 ، وأمالي ابن الحاجب 147/1، والبحر المحيط 196/6، والدر المصون 621/7، ومغني اللبيب 512/1، واللباب في علوم الكتاب 110/13، وتفسير التحرير والتنوير 148/16.

(101) انظر : الأصول في النحو 325/2 ، وأمالي ابن الشجري 41/3 .

(102) انظر : الدر المصون 621/7، واللباب في علوم الكتاب 110/13 .

(103) الكتاب 399/2 ، وفي مختصر ابن خالويه 89 ، والكشاف 419/2 معاذ الهراء وطلحة بن مصرف ، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف 573 ، وشرح التصريح على التوضيح 160/1 قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب ، وفي إعراب القرآن للنحاس 23/3 ، ومشكل إعراب القرآن 60/2 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 123/11، هارون القارئ ، وفي المحرر الوجيز 26/4، والبحر المحيط 196/6، والدر المصون 623/7 طلحة ومعاذ والأعمش ، وبلا نسبة في : البيان في غريب إعراب القرآن 133/2 ، والتبيان في إعراب القرآن 878/2، وإعراب القراءات الشواذ 54/2 .

(104) الكتاب 399/2 .

النقطة عنه ، وقد نقل عنه أنه يحتم بناءها ". (105)

والمختار هو مذهب سيوييه القائل بجواز الأمرين الإعراب والبناء ولكن البناء هو الغالب، وذلك لورود الوجهين في كلام الله وكلام العرب ، وعليه نحا كثير من النحاة قال ابن الأنباري: "والصحيح ما ذهب إليه سيوييه". (106)

### المسألة السادسة: توجيه قراءة ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾

قال تعالى: ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (107)

قال أبو البركات: (إِنَّ) تقرأ بالكسر والفتح. (108)

والكسر على الابتداء والاستئناف.

والفتح فيه وجهان:

أحدهما: النصب، والآخر: الجر.

والنصب من وجهين:

أحدهما: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: وبأن هذه، والحرف يتعلق بـ(انتقون).

والثاني: أن يكون منصوباً بفعل مقدر، وتقديره: واعلموا أن هذه أمتكم، وهو قول الفراء.

والجر بالعطف على (ما) في قوله: (بما تعملون) وهو قول الكسائي". (109)

### وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

من قرأ بكسر (إِنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ فلا خلاف في أنه على الابتداء والاستئناف.

ومن قرأ بالفتح فقد خرج على عدة أوجه:

أحدها: أنها على حذف اللام، أي: ولأن هذه أمتكم، واللام المقدرة تتعلق بـ(انتقون)، وموضع (أن) نصب أو جر.

قال سيوييه: "وسألت الخليل عن قوله: ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾، فقال: إنما هو على حذف

اللام؛ كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون...". (110) وقد ذكره كثير من المعربين. (111)

(105) الدر المصون 623/7 ، 624 .

(106) أسرار العربية 383 .

(107) المؤمنون 52 .

(108) قرأعاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ بكسر الهمزة وتشديد النون ، وقرأ: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ

أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ بفتح الهمزة، وتشديد النون، انظر: السبعة لابن مجاهد 446، والحجة للقراء السبعة للفارسي 297/5 ، وحجة القراءات لأبي زرعة

488 ، والكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 129/2 ، والموضح في وجوه القراءات 896/2 ، والنشر في القراءات العشر 246/2 .

(109) البيان 186/2 .

(110) الكتاب 126, 127/3 .

(111) ينظر: إعراب القرآن 116/3، ومشكل إعراب القرآن 503/2، والموضح 896/2، والتبيان 956/2 .

**الثاني:** أنه معطوف على ما قبله تقديره: إني بما تعلمون عليم، وبأن هذه، وهو أحد قولي الفراء، قال: "والفتح على قوله: (إني بما تعلمون عليم) وعلیم بأن هذه أمتكم، فموضعها خفض لأنها مردودة على (ما)".<sup>(112)</sup> ونسب أيضاً إلى الكسائي. (113)

**الثالث:** أن في الكلام حذفاً، تقديره: واعلموا أن هذه أمتكم، وهذا مذهب الفراء أيضاً، قال: "وإن شئت كانت منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت: واعلم هذا".<sup>(114)</sup>

وأما قراءة ابن عامر: (أَنَّ هَذِهِ) بفتح الهمزة وتخفيف النون، فالوجه أن (أَنَّ) مخففة من الثقيلة، فتحتمل على القراءة السابقة لأن (أَنَّ) إذا خففت اقتضت ما يتعلق به اقتضاءها وهي غير مخففة.

### المسألة السابعة: عامل النصب في المستثنى:

قال أبو البركات عند إعراب قوله تعالى: ﴿فَلْيَبْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَمْسِينَ عَامًا﴾<sup>(115)</sup>

وذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا)، فتنصب في الإيجاب اعتباراً ب(إن)، وترفع في النفي اعتباراً ب(لا).<sup>(116)</sup>

وبيان هذه المسألة فيما يأتي:

هذه مسألة من المسائل المشهورة، والتي اختلف في عامل النصب في المستثنى فيها، ويهمني أن أعرض لرأي الفراء هنا، فأقول: ذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) العاطفة، حذف النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى في لام (لا)، فإذا انتصب الاسم بعدها فب(إن) وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب، فب(لا) العاطفة، فكأن أصل: (قام القوم إلا زيداً)، قام القوم إن زيداً لا قام، أي: لم يقم، فب(لا) لنفي حكم ما قبل (إلا) ونقضه نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً، فهو كقولك: كأن زيداً أسد، فالأصل عند بعضهم: إن زيداً كالأسد، فقدموا الكاف وركبوها مع (أَنَّ).<sup>(117)</sup>

قال أبو البركات: "وأما الفراء فتمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب ب(إلا) لأن الأصل فيها (إن) و(لا)، فزيد اسم (إن) و(لا) كفت عن الخبر؛ لأن التأويل: إن زيداً لم يقم، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) وركبت (إن) مع (لا) فصرتا حرفاً واحداً، كما ركب (لو) مع (لا) وجعلتا حرفاً واحداً، فلما ركبوا (إن) مع (لا) أعملوها عمليين: عمل (إن) فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل (لا) فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة (حتى) فإنها لما شابها حرفين إلى والواو أجروها في العمل مجزاهما، فخفضوا بها بتأويل إلى، وجعلوها كالواو في العطف؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو، ألا ترى أنك تقول: ضربت القوم حتى زيد، أي: حتى انتهيت إلى زيد، وضربت القوم حتى زيداً، أي: حتى ضربت زيداً، فكذلك

(112) معاني القرآن للفراء 237/2.

(113) ينظر: معاني القرآن للكسائي 201، ومشكل إعراب القرآن 503/2، والتبيان 956/2.

(114) معاني القرآن للفراء 237/2.

(115) العنكبوت 14.

(116) البيان في غريب إعراب القرآن 241/2.

(117) ينظر: شرح الرضي على الكافية 115/2.

ها هنا (إلا) لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراها على ما بينا". (118)

قيل: ولا يجوز أن يكون العامل مركباً من (إن) و(لا) لثلاثة أوجه:

أحدها: أن التركيب خلاف الأصل، فلا يثبت إلا بدليل ظاهر.

والثاني: أنه لم يبق من المركب حكم؛ لأن (إن) لا تنصب وبعدها حرف نفي، لو قلت: إلا زيد قائم، لم يجز، و(لا) لا تعطف على هذا المعنى، لأنها إذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها، ولزم تكرير تلك المعرفة.

وإن جعلت حرف عطف فسد المعنى، لأن حرف العطف يُشرك بين الشئيين في الإعراب، و(إلا) ليست كذلك.

والثالث: أن التركيب بغير معنى المفردين، مثل: كأن في التشبيه، و(لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره. (119)

واعترض الرضي من وجه آخر، فقال - بعد أن ذكر رأي الفراء -: وفيما قال نظر من وجوه؛ لأن (لا) على

المعنى الذي أوردناه غير عاطفة، ومع التسليم، فإن (لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو: جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني القوم إلا زيد، ولأن فيما قال عزلاً ل(إن) مرة، و(لا) أخرى عن مقتضيهما. وذلك لأنه ينصب بها مرة، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع، ولأن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف، نحو: ما قام إلا زيد. (120)

وقد ذكرت أقوال متعددة في عامل النصب في المستثنى:

أظهرها: أن العامل فيه الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بتوسط (إلا)؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. ونسب إلى سيبويه. (121)

ومنها: أن العامل فيه (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما بهي تقوم المعنى المقتضي، وإليه ذهب المبرد. (122)

ومنها: ما ذهب إليه الكسائي إلى أنه منصوب بـ(أن) مقدرة بعد (إلا). (123)

هذا وقد اختار ابن الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة - وهو مذهب سيبويه ومن تبعه -، والصحيح ما

ذهب إليه البصريون "ورد بقية الأقوال الأخرى". (124)

وقال في البيان: "وانتصاب المستثنى انتصاب المفعول به؛ لأنه يقع فضلة، كالمفعول، والعامل فيه الفعل قبله

بتقدير (إلا)". (125)

(118) ينظر: الإنصاف 226.

(119) ينظر: التبيين 401، واللباب في علل البناء والإعراب 304/1.

(120) ينظر: شرح الرضي على الكافية 115/2.

(121) ينظر: الكتاب 310/2، وإعلااب القرآن 250/3، والرضي 114/2، والإنصاف 225.

(122) ينظر: المقتضب 390/4، وإعراب القرآن 250/3، والرضي 114/2، والإنصاف 225.

(123) ينظر مذهبه في: الإنصاف 225، وشرح التسهيل 279/2، والرضي 115/2، والهمع 224/1.

(124) أسرار العربية 202.

(125) البيان 241/2.



## الخاتمة

الحمد لله وكفى، وسلاماً على عباده الذين اصطفى.

## وبعد:

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه — من كتابة هذا البحث، وهو آراء الفراء النحوية في (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات الأنباري وقد يسر الله لي إدراك جملة من الأمور، أجملها فيما يأتي:

- يعد هذا البحث سجلاً لآراء الفراء، حيث أفرد آرائه وناقشها.
  - تجلية القول في مجموعة من مسائل النحو الكوفي، وذلك من خلال بيان آراء شيخهم الفراء.
  - كان ابن الأنباري دقيقاً في نقل آراء النحاة، وتجلّى ذلك واضحاً من خلال نقل آراء الفراء بالعودة إلى المصادر وتتبع رأي الفراء فيها.
  - ربط البحث في مسأله بين كتب النحو، وكتب الخلاف النحوي، وكتب إعراب القرآن ومعانيه.
  - شرح البحث وناقش آراء الفراء التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه (البيان)، والتي كانت كثيراً ما تتسم بالإيجاز، وأيد بعضها، ورد على بعضها في حيادية تامة.
- وأسأل الله أن يلهمنا السداد والصواب في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير.

## فهرس المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- 1. أسرار العربية للأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار-مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- 2. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: الدكتور/عبدالحسين الفتلي-طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1408هـ، 1988م.
- 3. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز-عالم الكتب-بيروت-لبنان- الطبعة الأولى 1417هـ، 1996م.
- 4. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور/زهير غازي زاهد-عالم الكتب-بيروت-الطبعة الثانية 1409هـ/1988م.
- 5. أمالي ابن الشجري لهبة الله ابن الشجري، تحقيق: الدكتور /محمود محمد الطناحي-مطبعة الخانجي- القاهرة 1413هـ، 1992م.
- 6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور/جودة مبروك محمد مبروك-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الأولى.
- 7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية-صيدا-بيروت-الطبعة الثالثة 1399هـ، 1979م.
- 8. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور/موسى بنى العليلى-مطبعة العاني-بغداد-نشر وزارة الثقافة-العراق.
- 9. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي-الناشر: دار الكتاب الإسلامي-القاهرة-الطبعة الثانية 1413هـ/1992.
- 10. البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق: الدكتور/ طه عبد الحميد طه-الهيئة المصرية العامة للكتاب 1400هـ، 1980م.
- 11. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي-دار الجيل-بيروت- الطبعة الثانية 1407هـ/1987م.
- 12. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-دار الغرب الإسلامي- بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م.
- 13. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: الدكتور/محمد كامل بركات-دار الكتاب العربي 1387هـ.
- 14. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي-القاهرة-الطبعة الأولى 1422هـ، 2001م.
- 15. الجنى الداني في حروف المعاني للمراي، تحقيق: الدكتور/فخر الدين قباوة، والأستاذ/محمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى 1413هـ، 1992م.
- 16. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي-دار المأمون للتراث-دمشق-بيروت-الطبعة الأولى 1413هـ، 1992م.
- 17. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط-دار القلم-دمشق-الطبعة الأولى 1411هـ، 1991م.
- 18. ديوان الأخطل، شرح: مجيد طراد-دار الجيل-بيروت-الطبعة الأولى 1416هـ، 1995م.
- 19. ديوان جرير — دار صادر — بيروت.
- 20. ديوان النابغة الذبياني — شرح الدكتور/حتا نصر حتى — دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1411هـ/1991م.
- 21. روح المعاني للألوسي-دار إحياء التراث — بيروت- لبنان-الطبعة الرابعة 1405هـ/1985م.

22. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: الدكتور/ حسن هنداوي-دار القلم- دمشق- الطبعة الثانية 1413 هـ، 1993 م.
23. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) دار إحياء الكتب العربية- عيسى الحلبي.
24. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبدالرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون- دار هجر- القاهرة- الطبعة الأولى 1410 هـ، 1990 م.
25. شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى 1421 هـ، 2000 م.
26. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: الدكتور/ صاحب أبو جناح.
27. شرح الكافية للرضي، قدم له د/إميل يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت- الأولى 1419 هـ/ 1998 م.
28. الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: الدكتور/ فهمي حسن النمر، والدكتور/ فؤاد علي مخيمر- دار الثقافة- الدوحة.
29. كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق: الدكتور/ شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثالثة.
30. الكتاب لسبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون- الناشر- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثالثة 1408 هـ، 1998 م.
31. كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور/ محيي الدين رمضان- مؤسسة الرسالة- الطبعة الرابعة 1407 هـ، 1987 م.
32. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض- مكتبة العبيكان- الرياض- الطبعة الأولى 1418 هـ، 1998 م.
33. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات- دار الفكر المعاصر- بيروت- لبنان، ودار الفكر- دمشق - سورية- الطبعة الأولى 1416 هـ، 1995 م.
34. اللباب في علوم الكتاب، للإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى 1419 هـ، 1998 م.
35. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ومكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثالثة 1420 هـ، 1999 م.
36. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد لشافي محمد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى 1422 هـ، 2001 م.
37. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/حاثم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة- الطبعة الرابعة 1408 هـ/ 1988 م.
38. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة/ عبدالأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب- بيروت- الأولى 1405 هـ/ 1985 م.
39. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار- دار السرور.
40. معاني القرآن للكسائي، أعاد بناؤه وقدم له: الدكتور/ عيسى شحاتة عيسى- دار قباء للطباعة- القاهرة 1998 م.
41. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: الدكتور/ عبد لجليل عبده شلبي- دار الحديث- الطبعة الأولى 1414 هـ، 1993 م.
42. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور- محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت 1411 هـ/ 1991 م.
43. مقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد خالوق عزيمة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة 1415 هـ، 1994 م.
44. الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، تحقيق: الدكتور/ عمر حميدان الكبيسي- مكة المكرمة- الطبعة الثانية 1422 هـ، 2002 م.
45. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، صححه وراجعها: الأستاذ/ علي محمد الصباغ- دار الكتب العلمية- بيروت.
46. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- طبعة دار السعادة بمصر- الطبعة الأولى 1327 هـ.